

الشركات متعددة الجنسيات



بقلم: إريك هونتز

مواطنة الشركات . . الأنشطة الخيرية نظرة قاصرة

غالبًا ما يُنظر إلى مواطنة الشركات - أو المسؤولية الاجتماعية للشركات - على أنها انخراط الشركات في أنشطة خيرية تفيد فقط المجتمعات التي تعمل بها، وهي نظرة قاصرة، وغير كافية في مجتمع الأعمال العالمي

على مدار العقود الماضية، قامت العديد من الشركات متعددة الجنسيات - مدفوعة بالرغبة في الحفاظ على ميزة تنافسية، وزيادة الربحية - بالتوسع في سلسلة فروعها أكثر فأكثر في العالم النامي. ومع وصول شبكات هذه الفروع إلى دول أقل مستوى من حيث تطور المؤسسات السياسية والاقتصادية، وجدت هذه الشركات نفسها تعمل في بيئات تكن القليل من الاحترام لسيادة القانون، مع ضعف مستوى حماية حقوق الملكية - الفكرية والمادية - إلى جانب انتشار الفساد، مما أوجد تحديات جديدة أمام إدارة سليمة لسلسلة الفروع، من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية.

لقد انطوى التوسع في سلسلة فروع هذه الشركات على المستوى الدولي، على قدر من المخاطرة، وسرعان ما تعلمت العديد من الشركات - بعد أن قطعت مشوارًا صعبًا - أن التعاقد يمكن أن يختفي بين ليلة وضحاها، وأن سن قوانين جديدة في البلدان المضيفة يمكن أن يحد من ميزة التكلفة المنخفضة للتعاقد مع وكلاء محليين، وأن البيروقراطية يمكن أن تؤثر بشكل خطير في سير العمل. في هذه البيئات المؤسسية غير المواتية، وجدت الشركات متعددة الجنسيات - الملتزمة بالعمل بطريقة أخلاقية ومسؤولة - أنه من الصعب

ضمان تطبيق نفس المعايير من قبل الوكلاء المحليين، وأدى ظهور موجة من الفضائح - تراوحت بين لعب الأطفال الملوثة بالرصاص، وتشغيل الأطفال دون السن القانونية في المصانع في البلدان الخارجية - إلى انكشاف حجم المشكلة. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، أصبح لزامًا على الشركات إدراك الحاجة إلى تدشين حقبة جديدة من المواطنة العالمية للشركات.

إن مواطنة الشركات - أو المسؤولية الاجتماعية للشركات - يُنظر إليها غالبًا على أنها انخراط الشركات في أنشطة خيرية تفيد فقط المجتمعات التي تعمل بها، وهي نظرة قاصرة، وغير كافية في مجتمع الأعمال العالمي، فالمساهمة الأكثر ملاءمة - والتي يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقدمها - هي مساعدة البلدان النامية على دفع نموها الاقتصادي - وإلى حد بعيد هم يفعلون ذلك - عن طريق توفير فرص العمل، وخلق الطلب على السلع والخدمات المحلية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. إن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب وجود مؤسسات تدعم هذا النمو: سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود، وإذا ترسخت أقدام هذه المؤسسات، فسوف توفر البيئة اللازمة لازدهار الشركات المحلية والأجنبية على السواء.

وكما أوضح دون إيبيرلي فالتأثير الأكبر للمسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، يتمثل في «إنشاء شبكة عالمية - من شركات وجمعيات الأعمال - تلتزم بسيادة القانون، ومحاربة الفساد، إلى جانب مجموعة متنوعة من الإصلاحات المطلوبة بشدة على مستوى الدولة»، وهو هدف يمكن تحقيقه فقط من خلال توسيع قاعدة المشاركة مع الشركاء المحليين.

مواطنة الشركات في الأسواق النامية في البلدان النامية - حيث تمثل قاعدة سلسلة التوريد للشركات الدولية - تغيب الحكومات والمؤسسات بشكل كبير عن المناقشات الدائرة حول مواطنة الشركات. فعلى سبيل المثال، الشكوى العامة من استغلال أحد الموردين لعمالة الأطفال في مصانعها، تركز بصورة نمطية على الشركات متعددة الجنسيات، وليس على السلطات التي أهملت توفير البنية التشريعية اللازمة لتطبيق القوانين التي وضعتها بنفسها. وغالبًا ما تكون تكلفة القيام بالأعمال في البلدان النامية عالية بشكل مصطنع، نتيجة انتشار الفساد والبيروقراطية، وإذا أرادت الشركات خفض هذه التكاليف، فالأمر يحتاج إلى تنفيذ استراتيجية طويلة الأمد لإشراك مجتمع الأعمال

المحلي. معظم الدول التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات لديها تشريعات عمالية وبيئية لتنظيم العمل، إلا أن هذه القوانين لا تطبق بصفة مستمرة. وحاليًا، تتفق الشركات ملايين الدولارات في عمليات التفتيش على سلسلة مورديها واعتمادهم، حيث تظهر الدراسات أن 84% من مديري سلسلة التوزيع ينفقون سنويًا حوالي 52 يومًا في تناول موضوعات الالتزام، بينما ينفق الـ 14% المتبقين منهم أيامًا أكثر من ذلك. إن الموارد التي تم استثمارها في الإشراف الدائم على سلسلة الموزعين، يمكن إنفاقها بشكل أفضل على تطوير قدرات مؤسسات العمل المحلية، بحيث تستطيع هذه المؤسسات دفع الحكومة للقيام بدورها المطلوب كذراع قادرة على تطبيق القانون.

وبينما من السهل الحديث عن ضرورة تطبيق الحكومات لقوانينها القائمة، فالحقيقة أن الإصلاحات اللازمة لا يتم تنفيذها بسهولة. فالتغيير يجب أن يبدأ بالإصلاحات القانونية والاقتصادية المكثفة، ويشمل ذلك إعداد نظام شامل لحقوق الملكية والترخيص بالعمل، فتكامل قوانين العمل، وصيانة حقوق الملكية يحد من حجم القطاع غير الرسمي، ويرفع في

المساهمة الأكثر ملاءمة هي مساعدة البلدان النامية على دفع نموها الاقتصادي، عن طريق توفير فرص العمل، وخلق الطلب على السلع والخدمات المحلية، والنمو الاقتصادي الذي يتطلب وجود مؤسسات تدعم هذا النمو



يجب على الشركات التي تعمل في البلدان النامية أن تقدم دعماً للإصلاحات المحلية، فأقحام الشركات للقيام بدور المنفذ للقوانين السارية يحرف الأنظار عن الهدف الأكبر، وهو خلق قدرات محلية مستقلة لتأييد سياسات رشيدة وتطبيقها

نفس الوقت إيرادات الضرائب لتنفيذ المزيد من الإصلاحات، التي غالباً ما ستجد معارضة قوية من جانب الذين يستفيدون من ثغرات النظام القانوني، لكن جهود حشد التأييد الصلبة والواسعة لمجتمع الأعمال المحلي الراسخ والموحد هي التي تستطيع وحدها التغلب على هذه الممانعة.

إن المجتمع الدولي والشركات التي تعمل في هذه البلدان يجب أن تقدم دعماً للإصلاحات المحلية، فأقحام الشركات للقيام بدور المنفذ للقوانين السارية - مثلما تفعل بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية - يحرف الأنظار عن الهدف الأكبر، وهو خلق قدرات محلية مستقلة لتأييد سياسات رشيدة وتطبيقها. وبدلاً من ذلك فعلى المجتمع الدولي العمل مع الشركات متعددة الجنسيات لتحسين المؤسسات المحلية والحكم المحلي، وهو التعاون القائم بالفعل مع مبادرات تطوعية مثل حوكمة الشركات، وقواعد عمل الشفافية الدولية لمكافحة الرشوة.

وعن طريق الالتزام بالشفافية والمساءلة - في كافة سلاسل التوزيع التابعة لها - تستطيع الشركات محاربة الفساد، والقيام بخطوة مهمة نحو تحسين عملياتها وسمعة منتجاتها ومناخ العمل في البلدان المضيفة، وتكون الخطوة التالية هي إشراك الشركاء المحليين - مؤسسات العمل المستقلة، والغرف التجارية، ومراكز الأبحاث الاقتصادية - في دعم التغيير المؤسسي.



«التأثير الأكبر للمسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، يتمثل في إنشاء شبكة عالمية - من شركات وجمعيات الأعمال - تلتزم بسيادة القانون، ومحاربة الفساد، إلى جانب مجموعة متنوعة من الإصلاحات المطلوبة بشدة على مستوى الدولة».

دون إيبيرلي



في أوقات الرخاء الاقتصادي يمكن للعديد من الشركات متعددة الجنسيات قبول الفساد والانحرافات كحقيقة بسيطة من حقائق الحياة، وأن تتسامح مع المشكلات المؤسسية الكامنة في البلدان التي تعمل فيها. وفي البيئة الاقتصادية الحالية - التي تتسم بالتحديات - يصبح لزاماً على الشركات متعددة الجنسيات إدراك مصلحتها الواضحة في دعم التطوير المؤسسي في البلدان التي تعمل بها، من أجل خفض كلفة الأعمال وزيادة عائد استثماراتها.

إن الفهم التقليدي لإمكانية خفض التكلفة وزيادة عائدات الاستثمار غالباً ما يستدعي للأذهان أخطاء الشركات وسلوكيات الفساد، غير أن المواطنة الجيدة للشركات تلقي الضوء على أسلوب مختلف جد الاختلاف لتحقيق النجاح في العمل. وعلى المدى البعيد، يمكن للشركات العاملة في البلدان النامية تحقيق زيادة في أرباحها وخفض المخاطر - فقط - عن طريق تحسين البيئة المؤسسية في هذه البلدان. يجب على الشركات متعددة الجنسيات أن تشجع على إنشاء مؤسسات أقوى، وطريقها الوحيد لبلوغ هذا الهدف يمر عبر التعاون مع الشركاء المحليين، من خلال دعم جهودهم الإصلاحية.

الوضع الراهن لمواطنة الشركات

ترسخت العولمة إلى الحد الذي يجعل قيام شركة متعددة الجنسيات بتنفيذ أعمال في أي مكان، بمثابة قيامها بالأعمال في كل مكان. وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات - كما بالنسبة للملايين من المشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة - يعتمد النجاح النهائي على الاستقرار والثقة، فبدون توفيرهما عن طريق الدور القوي للقانون، تصبح كافة الأعمال بجميع الأحجام معرضة للخطر. إن الشركات متعددة الجنسيات لديها مصلحة أكيدة في سيادة مفهوم مواطنة الشركات، وهي ليست عملاً خيراً، بل الأكثر من ذلك هي جزء لا يتجزأ من نموذج عمل الشركات، وتنفذ تحسينات حقيقية في عملياتها. فالحوكمة الرديئة تزيد من تكلفة القيام بالأعمال، وتؤدي إلى عدم استقرار السوق، وتجلب المخاطر مع كل قرار يجب على الشركة أن تتخذه، فالشركات متعددة الجنسيات سوف تستفيد استفادة كبيرة كلما تحسنت البيئة المؤسسية التي تعمل فيها، بالإضافة إلى استفادة مجالات التنمية في البلدان التي تشكل الروابط بين سلسلة الموزعين العالمية.

هذا هو الوضع الراهن لمواطنة الشركات، حيث تمتد مزايا مواطنة الشركات لأبعد من الشركات متعددة الجنسيات، وسلسلة موزعيها. ومن خلال دعم مبادرات حشد التأييد ومجموعات العمل المحلية، تساهم الشركات متعددة الجنسيات وسلسلة فروعها في إيجاد بيئة عمل

أفضل، وهو في المقابل يزيد من فرص العمل، ويخلق أسواقاً جديدة، ويمهد الطريق أمام الشركات المحلية. وعلى نفس القدر من الأهمية تكون مزايا الحكم الديمقراطي، فعندما تشترك منظمات القطاع الخاص المحلية في حشد التأييد للسياسة العامة، سوف يكون لمئات أو حتى آلاف من المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوتاً مسموعاً في المناقشات السياسية، ومن ثم تتزايد الشفافية، ويتعزى الفساد، وتخفض التكلفة.

إن بناء قدرات حشد التأييد لمنظمات العمل المحلية، هو الطريق الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تتخلص من دور المنفذ للقوانين - وهو الدور الذي تُرغم على القيام به حالياً. ومن ثم يمكنها خفض تكاليفها بينما ترفع من درجة الشفافية والاستقرار في الأسواق النامية. الأمر الأكثر أهمية، أن مزايا سيادة بيئة مؤسسية متطورة، تتعدى كونها مجرد مزايا تنافسية لعمليات الشركات متعددة الجنسيات ومورديها، فسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، والنظام القضائي الفعال، كلها عوامل أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في اقتصاديات السوق والديمقراطيات على حد سواء، وهي بذلك عوامل حاسمة في عملية التنمية.

إن خلق مناخ ملائم للأعمال، يقدم الحوافز للشركات ويوفر الفرص لجمع الثروات في الاقتصاد الرسمي، يمثل عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تمكين شركات الأعمال المحلية للمشاركة في الإصلاحات. إن المساهمة الأكثر فعالية - التي يمكن للقطاع الخاص أن يساعد بها الدول على إنشاء نظم مؤسسية فعالة - هي دعم منظمات الأعمال المحلية التي يمكنها أن تصبغ الصوت المعبر عن هذه الشركات، فلهذه المنظمات القدرة على تحديد المشكلات، وتقديم الحلول، ودفع صناع القرار نحو القيام بالإصلاحات اللازمة. وبناءً على ذلك، يجب أن يكون دعم عمل هذه المنظمات جزءاً من جهود مواطنة الشركات حول العالم. إن عملية بناء المؤسسات، وتطبيق الحوكمة، وتعزيز سيادة القانون ليست عملية سهلة أو قصيرة الأمد. ولذا فعلى جميع الشركاء التحلي بالصبر، وبذل الجهد، فالعائد يستحق بالفعل. إن الحكم بطريقة أفضل ليس مفيداً فقط لممارسة الأعمال، بل إنه الإجابة على معظم المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية، وبناء قدرات مؤسسية محلية لحشد التأييد لسياسات الإصلاح ومراقبة تنفيذها، هو الخطوة الأولى لجعل الحكومات تقوم بهذه الإصلاحات. والشركات متعددة الجنسيات وشركاؤها المحليون منوط بهم دور رئيسي يلعبونه لإيجاد مؤسسات صحية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار والنمو للأسواق في الأمد البعيد.

في البيئة الاقتصادية الحالية - التي تتسم بالتحديات -

يصبح لزاماً على الشركات متعددة

الجنسيات إدراك مصلحتها

الواضحة في

دعم التطوير

المؤسسي في

البلدان التي

تعمل بها،

من أجل خفض

كلفة الأعمال

وزيادة عائد

استثماراتها.

عندما تخطو

منظمات الأعمال

المحلية خطوات

واسعة لحشد

التأييد من أجل

تبني سياسات

اقتصادية أفضل،

وتطبيق القوانين

الحالية، تتزايد

الشفافية،

ويتعزى الفساد،

وتنخفض

التكلفة.